

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة التخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير المحاسبي

التدقيق المحاسبي ودوره الرقابي في مصلحة الضرائب

تحت إشراف الأستاذة:

أ. تادلوتي يامنة

من إعداد الطالبة:

- بلمهل إلهام

- بن عامر محجوبة

السنة الجامعية: 2022/2021

الشكر والعرفان

نشكر الله عز وجل الذي أعاننا وشد من عزمنا لإكمال هذه المذكرة.

تتقدم بالكر والعرفان إلى الأستاذة الفاضلة تدلاوتي يامنة على كل التوجيهات والملاحظات

والانتقادات التي وجهتها لنا، وكذا على صيرها طيلة إشراقها على هذه المذكرة.

كما نشكر كثيرا جميع الأساتذة والزملاء الذين قدموا لنا المساعدة.

كما نتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى كافة أساتذتنا بقسم العلوم المالية والمحاسبة

على ما قدموه لنا طيلة فترة تكوينها.

الإهداء

أهدي إلى من علمتني الحب والمشاركة في العلم والعمل هي بسمه حياتي كلها التي تجري
من تحت أقدامها الجنة أمة العزيزة الله يحفظك لي وأخوتي وطول الله في عمرك.
إلى أو من يلفظ لسانى باسمه الذى أعطانى الأمل ووهبى الحياة هو مثلى الأعلى أنارلنا
السبيل وأهديه حياتى كلها لن تكفى فى حقه أبى حفظك الله لنا.
إلى أعز صديقة التى جمعتنا علاقة الدراسة وعملنا المشترك وجميع الذكريات حفظك
الله يا أعز صديقة العمر بلمهل إلهام.
إلى من تعلمت منها الاجتهاد والمثابرة فى العمل التى سهرت على تأطيرى وإشرافى التى
خصصت من وقتها لنا الأستاذة تدلاوتى يامنة.
وإلى كل من عرفتها الذين ساعدونى جميع الأصدقاء وإلى أقاربى.
فشكرا لكم وجزاكم الله.

الإهداء

الحمد لله وكفى الصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفي أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى مهداة إلى الوالدة الكريمة لحفظها الله وأطال في عمر وروح والدي الطاهرة تغمده الله برحمته وأدخله فسيح جناته.

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني إخوتي وأخواتي، عاشور، مبروك، جميلة، سميرة، وهيبة.

وإلى رفيقة المشوار التي قاسمتني لحظاته رعاها الله بن عامر محجوبة.

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي وإلى كل من أحبهم حفظهم الله.

إلى كل قسم مالية والمحاسبة وجميع دفعة 2021.

إلهام

فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات:
	إهداء
	الشكر و العرفان
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الرموز
أ	مقدمة
الفصل الأول: مفاهيم نظرية حول التدقيق المحاسبي	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق المحاسبي
03	المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي ومفهومه
05	المطلب الثاني: أهداف التدقيق المحاسبي وأهميته
06	المطلب الثالث: أنواع التدقيق المحاسبي
08	المبحث الثاني: مقومات التدقيق المحاسبي
08	المطلب الأول: مبادئ التدقيق المحاسبي
09	المطلب الثاني: مراحل عملية التدقيق المحاسبي
10	المطلب الثالث: مزايا وعيوب التدقيق المحاسبي
12	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: مدخل إلى الرقابة الجبائية	
14	تمهيد
15	المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

15	المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية وأهدافها
17	المطلب الثاني: مبادئ الرقابة الجبائية
18	المطلب الثالث: أسباب الرقابة الجبائية
19	المبحث الثاني: الرقابة الجبائية أشكالها وإجراءاتها
19	المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية
24	المطلب الثاني: أشكال الرقابة الجبائية
26	المطلب الثالث: الإجراءات القانونية لعملية الرقابة الجبائية
27	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الرقابة الجبائية في مصلحة الضرائب	
29	تمهيد
30	المبحث الأول: مركز الضرائب
30	المطلب الأول: التعريف بمركز الضرائب
30	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب
33	المطلب الثالث: مهام مركز الضرائب
34	المبحث الثاني: لدراسة الميدانية في مركز الضرائب
34	المطلب الأول: الإيرادات الأولية للتحقيق
36	المطلب الثاني: أعمال التحقيق و التبليغ الأولي
42	المطلب الثالث: التبليغ النهائي لنتائج التحقيق
44	خلاصة الفصل
46	خاتمة
	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
36	الفرق بين رقم الأعمال المعلق والمصرح به	1
37	تباين بين رقم الأعمال المحسوب في الفاتورة والدوران المعلق	2
37	ضريبة الشراء المستردة أكبر من فواتير شراء المسجلة	3
37	قاعدة IRG	4
38	حالة TVA	5
38	رصيد العميل غير صحيح	6
38	حالة ضرائب الشراء	7
39	قرض الضرائب على الرواتب	8
39	TAP	9
40	تحديد الأرباح المحتجزة	10
40	القواعد المحتفظ بها في مسألة IRG/BIC	11
41	حالة ضريبة القيمة المضافة	12
41	وضع الرسم على النشاط المهني	13
41	حالة الأجور / الشراء	14
42	حالة الضرائب على الرواتب	15
43	حالة الربح	16

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
20	الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات	1
21	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب	2
22	الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات DGE	3
23	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب cdi	4
24	أشكال الرقابة الجبائية	5
32	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	6

قائمة الرموز:

المصطلح	المختصر بالفرنسية	المختصر بالعربية
IRG	Impôt la revenue globale	الضريبة على الدخل الإجمالي
CP	Contrôle , Formel	الرقابة الشكلية
TVA	Faux sur la valeur ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
VP	Vérification ponctuelle	التدقيق المصوب
VC	Vérification de comptabilité	التدقيق في المحاسبة
DGE	Direction des grands des entreprises	مديرية كبريات المؤسسات
TAP	Impôt sur l'activité professionnelle	الرسم على النشاط المهني

المقدمة

يعتبر التدقيق الحاسبي فرع من فروع الحاسبة ظهر في عدو دول العالم، فالتدقيق هو أداة نظام الرقابة الداخلية ووسيلة من وسائل التقييم الإجراءات الرقابية الداخلية، ويشكل التدقيق المحاسبي حيزا كبيرا في الجانب المالي والمحاسبي، حيث نلاحظ أنه أحد أهم وسائل الرقابة الجبائية على مستوى محاسبة المكلفين بالضريبة من حيث الشكل والمضمون للتأكد من صحة التصريحات الجبائية.

يقوم المركز الجوارى للضرائب بتسيير المكلفين بالضريبة غير التابعين لمديريات كبريات المؤسسة، ومركز الضرائب هو المحاور الجبائية الوحيد لهم ذو اختصاص وبنية موحدة يسمح للمكلفين بالضريبة التابعين له، و لإتمام واجباتهم الجبائية.

بما أن الرقابة الجبائية تعتبر أداة ردية ووقائية في آن واحد إذن هي وسيلة من بين والوسائل التي تعتمد عليها إدارة الضرائب في مكافحة التهريب الضريبي، حيث نجد أن التدقيق المحاسبي أحد أهم وسائل الرقابة الجبائية على مستوى المكلفين بالضريبة من حيث الكشف عن كل الاغفالات والتجاوزات كي لا تفقد إدارة الضرائب مداخلها الجبائية.

وعليه نجد أن التحقيق المحاسبي للأغراض الجبائية احد أهم وسائل الرقابة الجبائية والذي يمارس من طرف أجهزة مختصة يقوم بها أعوان مدققين يتميزون بالكفاءة المهنية العالية في المجالين المحاسبي والضريبي، وتجدر الإشارة إلى أن مهنة التدقيق المحاسبي مازالت تشهد عدة قصور ونقائص في الجزائر، إلا أن المحاسبين هو الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات للتحقيق من معلوماتها المالية المحاسبية.

1. الإشكاليات الرئيسية للبحث:

من خلال ما تقدم تتضح معالم الإشكالية في التساؤل التالي:

كي يمكن للتدقيق المحاسبي أن يدعم الرقابة الجبائية في مصلحة الضرائب؟

ومن خلال الطرح العام للإشكالية نطرح التساؤلات الجزئية التالية:

1. ما هي الإجراءات التي تتبعها إدارة الضرائب في التدقيقي المحاسبي؟

2. كيف تساهم إجراءات التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية؟

3. ما هي العلاقة الموجودة بين التدقيق المحاسبي والرقابة الجبائية؟

2. فرضيات البحث:

- 1- هناك إجراءات أولية تتبعها إدارة الضرائب من شأنها التقليل من التهرب الضريبي والغش.
- 2- تساهم إجراءات التدقيق المحاسبي في فحص المعلومات من طرق المدققين.
- 3- التدقيق المحاسبي هو جزء من الرقابة الجبائية.

3. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في التعرف على دور التدقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية من خلال الحفاظ على الإيرادات العامة وفرض الرقابة والتدقيق المحاسبي على كافة التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة للحد من بعض أخطاء الغش والتهريب المحاسبي.

4. أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى اكتشاف الأخطاء والغش لتأكد من صحة وصدق البيانات المحاسبية والجبائية المصرح بها من طرف المكلفين لضريبة.

ويهدف بحثنا إلى سير الوعي بين المكلفين من خلال تسليط الضوء على الرقابة الجبائية وإبراز أهمية التدقيق المحاسبي بشكل عام.

5. دوافع اختيار البحث:

- الرغبة في تطوير البحوث العلمية.
- موضوع له علاقة باختصاصنا في مجال الدراسات الجبائية.
- أهمية التدقيق المحاسبي الذي يساهم في دوره الرقابي ودعمه للجبائية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

6. صعوبة البحث:

- صعوبة الحصول على بعض المعلومات الدقيقة.
- عدم استقرار الوضع الراهن في البلاد وذلك بسبب وباء كورونا.

7. هيكل الدراسة:

لقد قمنا بتقييم الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو التالي

الفصل الأول: الذي يحتوي على أدبيات النظرية والتطبيقية وللتدقيق المحاسبي تعتمد على

أدبيات ومقومات التدقيق.

الفصل الثاني: يحتوي على الرقابة الجبائية والتي تنقسم إلى مسار التدقيق في الرقابة

الجبائية وأيضا الرقابة الجبائية وأشكالها وإجراءاتها.

الفصل الثالث: فهو يعتمد على الرقابة الجبائية في مركز الضرائب ويحتوي على مركز

الضرائب والدراسة الميدانية في مركز الضرائب.

الفصل الأول:

مفاهيم نظرية حول التدقيق المحاسبي

تمهيد:

شهدت السنوات الأخيرة تطورات في مجال التدقيق، قد أدت هذه التطورات زيادة أهميتها كما كانت عن ملية التدقيق تتبنى الغش والأخطاء إلى مضمون القوائم المالية إلى أن اتسعت وشملت كافة المجالات المحاسبية.

ومن خلال ما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق لمفاهيم نظرية حول التدقيق المحاسبي وقسمنا هذا الفصل إلى مبحثين.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق المحاسبي.

المبحث الثاني: مقومات التدقيق المحاسبي

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق المحاسبي.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي ومفهومه¹..

1. التطور التاريخي:

إن تاريخ تطور تدقيق الحسابات في العديد من دول العالم يجدون أنها تطورت ونمت في ظل فكرة انفصال المركبة عن الإدارة.

1.1. الفترة من العصر القديم حتى 1500:

يعرف عن المحاسبة في هذه الفترة أنها كانت مقتصرة على المشروعات العائلية والوحدات الحكومية والهدف من خلالها الوصول إلى الدقة ومنع حدوث أي غش أو تلاعب بالدفاتر المحاسبية.

2.1. الفترة من 1500 حتى 1850:

خلال هذه الفترة لم يتغير هدف التدقيق عن الفترة السابقة، وذلك يقتصر على اكتشاف الغش والتلاعب والتزوير في الدفاتر المحاسبية، وقد شهدت ما يسميها بانفصال في الملكية، وهنا ما زاد من الحاجة إلى المدققين.

3.1. الفترة من 1850 حتى 1905:

شهدت هذه الفترة نمو اقتصادي كبير بعد انطلاق الثورة الصناعية المملكة المتحدة والانفصال النهائي بين الملكية والإدارة لذلك بعد كل هذه التطورات أصبح المجال مفتوحا للتدقيق كمهنة ونشاطهم.

¹ محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2011، ص3-4.

4.1 الفترة من 1905 إلى يومنا هذا:

تميزت هذه الفترة على ظهور شركات كبرى والاعتماد على نظام الرقابة الداخلية لدرجة كبيرة في عملية التدقيق وفيما يخص الهدف من طبيعة التدقيق لم يعد اكتشاف الغش والخطأ، في مثل هذه الحالات الذي يكتشفها هو من مسؤولية الإدارة بالإضافة إلى استعمال أسلوب العينات الإحصائية وفق أساس علمي.

مفهوم التحقيق:¹

كلمة تدقيق معناها اللفظي audit مشتقة من اللغة اللاتينية audit ومعناها يستمع، ويشير التاريخ القديم إلى أن قدماء المصريين والرومان والإغريق كانوا يسجلون العمليات النقدية ثم يدفعونها للتأكد من صحتها، ذلك أن صاحب العمل عندما يشك.

في وجود خيانة يعين شخص التحقق من الحسابات حيث هذا الشخص يجلس مع المحاسب ليستمع ما يقوله بخصوص الحسابات الخاصة بالعمل.

تعددت تعاريف التدقيق المحاسبي وذلك بسبب وجهات النظر المختلفة، من أهمها نجد لجنة مفاهيم التدقيق المحاسبي لجمعية المحاسبين الأمريكيين هو عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية أما حسيني لقاضي يرى أن التدقيق هو البحث المنهجي، الذي يقوم على جمع أدلة الإثبات وتقويمها من أجل تحديد درجة الثقة في المعلومات المتعلقة بالظروف والأحداث الاقتصادية في وحدة اقتصادية، وتوصيل ذلك إلى مستخدمي تلك المعلومات المختلفة.

كما عرف التدقيق على أنه الأداة من أداة نظام الرقابة الداخلية ووسيلة من وسائل التقييم إجراءات الرقابة الداخلية.

¹ غسان فلاح المقارنة، تدقيق الحسابات المعاصر: الناحية النظرية، دار المسيرة عمان الأردن الطبعة الثانية ص 13.

المطلب الثاني: أهداف التدقيق المحاسبي وأهميته.

أهداف التدقيق المحاسبي:¹

يمكن تصنيف التدقيق المحاسبي إلى صنفين وهما:

الأهداف التقليدية: يمكن إيجازها مما يلي:

- التأكد من صحة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المشروع وسجلاته وتقرير مدى الاعتماد عليها.
- الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات.
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء.
- مساعدة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.

الأهداف المتطورة: يمكن إيجازها فيما يلي:²

- دراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة.
- تحديد أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف.
- تحقيق أقصى قدر من الرفاهية الاجتماعية.
- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققه من أهداف.

أهمية التدقيق المحاسبي:

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم، المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها ووضع خطط مستقبلية ومن هذه الفئات كما يلي:

- إدارة المشروع تعتمد اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة الأداء وتقييمه.

¹ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية العلمية الطبعة الأولى، 1999، دار وائل للنشر.

² لياس قلاب ذبيح مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011- ص46.

- المقرضون والبنوك الذين يعتمدون على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة.
- الجهات الحكومية التي تعتمد على القوائم المدققة في أغراض كثيرة.
- هيئة سوق المال تعتبر مستخدم هام لتقرير المدقق المالي من دور إشرافي ورقابي على سوق الأوراق المالية.

المطلب الثالث: أنواع التدقيق المحاسبي¹

هناك أنواع متعددة من التدقيق تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إلى عملية التدقيق من خلالها وعليه يصنف التدقيق إلى ما يلي:

أولاً: من حيث نطاق عملية التدقيق:

أ. **تدقيق كامل:** هو التدقيق الذي لا يضع في الإدارة أو طرق المتعاقد مع المدقق قيود حول مجال ونطاق عملية التدقيق حيث أن مسؤولية هذا الأخير تعطي جميع ذلك النطاق الذي لم يخضع للفحص.

ب. **التدقيق الجزئي:** يقتصر عمل المدقق على بعض العمليات أو البنود دون غيرها كأن يعهد إليه بتدقيق النقدية فقط أو جرد المخازن... الخ، وفي هذه الحالة لا يمكنه الخروج برأي حول القوائم المالية ككل، وإنما يقتصر تقرير المدقق على ما حدد له من مواضيع.

ثانياً: التدقيق من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق:²

أ. **التدقيق النهائي:** يعد التدقيق النهائي مناسب المنشأة الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك لأن المدقق يبدأ عمله بعد إقفال الدفاتر وترصيد الحسابات وفي هذا ضمان أي تعديل للبيانات بعد تدقيقها.

¹ لياس قلاب ذبيح" مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، دراسة حالة مديرية الضرائب، مذكرة نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة 2010.

² الخطيب خالد راغب، رافعي خليل محمود، الأصول العلمية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل الأردن، 1998.

ب. **التدقيق المستمر:** هو التدقيق الذي يلزم إجراء عمليات الفحص واختيارات على مدى السنة ويطبق هذا النوع في المنشآت الكبيرة، نظرا لما تتمتع به من تعدد وتعقد حجم المعاملات، مما يصعب العمل في أجل قصير.

ثالثا: من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق:

أ. **تدقيق داخلي:** يقوم بهذا التدقيق هيئة داخلية أو مدققين تابعين للمنشأة وذلك من أجل حماية أموال المنشأة، ولتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للمشروع وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.

ب. **تدقيق خارجي:** نشاط خارجي يقوم بالتدقيق على نتيجة الأعمال المحاسبية هدفه ابداء الرأي في عدالة البيانات المالية.

رابعا: من حيث درجة الإلزام:

أ. **التدقيق الإلزامي:** هي المراجعة التي تلزم القانون بها حيث يلتزم المشرع بها بتعيين مدقق لمراجعة حساباته واعتماد القوائم المالية.

ب. **التدقيق الاختياري:** يكون هذا النوع من التدقيق غير ضروري يرجع أمر القيام به إلى أصحاب المؤسسة وعلى غيرها من أصحاب المصالح.

خامسا: من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ:

أ. **تدقيق عادي:** هو التدقيق الذي كان سائد في بداية عهد المهنة، وفيه يقوم المدقق بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات للتأكد من أن جميع العمليات مقيدة بانتظام وأنها صحيحة.

ب. **التدقيق فحص لغرض معين (اختياري):** التدقيق الذي يعتمد على اقتناع المدقق بصحة وسلامة نظام الرقابة الداخلية ويتم هذا النوع من التدقيق بإتباع أحد الأساليب التالية، التقدير الشخصي للعينة، استخدام علم الإحصاء.

المبحث الثاني: مقومات التدقيق المحاسبي:

المطلب الأول: مبادئ التدقيق المحاسبي¹:

يمكن تقسيم مبادئ التدقيق المحاسبي حسب الركنين التي يجب أن يتجلى بها الشخص المدقق أثناء ممارسته لنشاطه.

1. المبادئ المرتبطة بركن الفحص:

1.1. مبدأ تكامل الإدراك الرقابي: يقصد به المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وآثارها الفعلية والمحملة على كيان المؤسسة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من همة والوقوف على احتياجات الأطراف للمعلومات المحاسبية من جهة أخرى.

2.1. مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختياري: يعني هذا المبدأ يشمل مدى الفحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المؤسسة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير.

3.1. مبدأ الموضوعية في الفحص: هذا المبدأ يشير إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من عنصر التقدير الشخصي أثناء الفحص، وذلك بالوصول إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤدي رأي المدقق وتدعمه.

4.1. مبدأ فحص مدى الكفاية للإنسانية: هذا المبدأ يشير إلى فحص مدى كفاية الإنسانية في الشركة بجاني فحص الكفاية الإنتاجية وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي للمؤسسة الذي هو يعبر عما تحتويه الشركة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز.

2. المبادئ المرتبطة بركن التقرير: تتمثل كالاتي²:

¹ بصغير سعاد ماما، التدقيق المحاسبي ودوره الرقابي في مصلحة الضرائب، رسالة ماستر جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2019 ص 17.

² محمود الناغي، الاتجاهات السلوكية ودورها في تطوير عملية الرقابة على الحسابات، رسالة دكتوراه المنصورة 1987، ص 143-149.

1.2. مبدأ كفاية الاتصال: يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يكون تقرير أو تقارير مدقق

الحسابات أداة لنقل العمليات الاقتصادية للمؤسسة ولجميع المستخدمين بصورة حقيقية.

2.2. مبدأ الإفصاح: يشير إلى مراعاة أن يفحص المدقق عن كل ما نشأته توضيح مدى تنفيذ

الأهداف للشركة، ومدى التطبيق المبادئ والإجراءات المحاسبية والتغيير فيها، كما يجب إظهار

المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية وإبراز جوانب الضعف وأنظمة الرقابة الداخلية

والسجلات والمستندات والدفاتر.

3.2. مبدأ السببية: يشير إلى مراعاة أن التقرير يشمل تفسيراً واضحاً لكل تصرف غير عادي

يواجهه به المدقق وتبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.

4.2. مبدأ الإنصاف: سيشير هذا المبدأ أن تكون محتويات المدقق والتقارير المالية منصفة

لجميع المرتبطين الشركة سواء داخلية أو خارجية.

المطلب الثاني: مراحل عملية التدقيق المحاسبي:¹

تتلخص مراحل عملية التدقيق المحاسبي فيما يلي:

أ. مرحلة فهم طبيعة عمل العميل: من حيث الهيكل التنظيمي ونوع النشاط وأنظمته المحاسبية

والكيان القانوني، على ضوء هذه المعلومات على المدقق قبول مهمة تدقيق العملية أو الاعتذار

عن ذلك.

ب. مرحلة مكونات نظام الرقابة الداخلية تشمل فهم بيئة نظم الضبط الداخلي وإجراءات نظام

الرقابة الداخلية ومعرفة مدى الوضع التنفيذ، من خلالها يقرر مدى قابلية حسابات العميل

للتدقيق.²

ج. تقويم درجة المخاطرة في نظام الرقابة الداخلية: إذا اتفق على أن درجة المخاطرة بشأن قدرة

نظام الرقابة الداخلية على الكشف التلقائي للأحداث والتي أظهرت على غير حقيقتها في

¹ بصغير سعاد ماما، مرجع سابق، ص 19.

² غسان فلاح مطارنة، مرجع سابق، ص 22.

البيانات الختامية مرتفعة فإن مخاطر التدقيق تكون مرتفعة، وعندما تكون متدنية يجب فهم نظام الرقابة الداخلية وتحديد الأمور التي تعزز قناعة المدقق بأن درجة المخاطرة هي دون المستوى. **د. تنفيذ التدقيق الاختياري:** استخدام المدقق تقسيمه لنظام الرقابة الداخلية وموقفه بشأن درجة مخاطر التدقيق في تحديد طبيعة أعمال التدقيق توقيت أعمال التدقيق والوقت اللازم لأعمال التدقيق وحجم العينة.

هـ. تقويم نتائج أعمال التدقيق: بعد أداء المدقق لأعمال التدقيق التي قرر القيام بها يقوم بتقويم نتائج أعمال التدقيق والتوصل إلى الاستنتاجات بغرض معرفة مدى إمكانية توفر الضمان الكافي الذي يعتمد عليه في إبداء رأيه الفني المحايد حول صحة ومصداقية البيانات الواردة في القوائم المالية الختامية.

و. إعداد التقرير: يبين تقرير المدقق نطاق الأعمال التي قام بها ويبين استنتاجاته فيما يتعلق بمدى عدالة المعلومات المحاسبية والمالية لكل من المركز المالي ونتائج أعمال المنشأة موضوع التدقيق.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب التدقيق المحاسبي

1. مزايا التدقيق المحاسبي:¹

- تسهيل على شركة التأمين تحديد التعويضات وذلك عند وجود حسابات ثم تدقيقها في حالة تعرض المنشأة للكوارث.
- التدقيق يسمح باكتشاف الأخطاء والتلاعب المتوقع حدوثه من قبل الموظفين.
- اكتشاف الضعف والخلل في نظام الرقابة الداخلية من قبل المدقق ووضع إجراءات لازمة لتحسينه.
- أفضل وسيلة للحكم على مدى التزام المنشأة بالاحتفاظ بالدفاتر السجلات.

¹ غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، الناحية النظرية، دار المسيرة عمان، الأردن الطبعة الثانية 2009، ص

2. عيوب التدقيق المحاسبي:¹

- عدم تملك المعلومات الكافية من قبل الصدوق لشرح ما تحتويه هذه السجلات وعدم معرفة طريقة إعداد هذه السجلات.
- عدم اكتشاف إمكانية الاحتيال والاحتيال المصمم جيدا .
- عدم توافر المعلومات الواردة في الدفاتر والسجلات الكافية لفهم الحقيقة.

¹ محمود السيد الناغي، مرجع سابق، ص 143-149.

خلاصة الفصل الأول:

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن التدقيق المحاسبي له دور رئيسي في مراقبة عمل المحاسب وتوفير معلومات مالية ونسنتج أيضا أن تطور التدقيق المحاسبي كان نتيجة تطور الواقع الاقتصاد حيث أن التدقيق المحاسبي له اهتمام واسع من طرف الباحثين والدارسين لإعطائه حيزا يضم مفهومه ومبادئه التي تحكمه، اتضح أيضا أن المهمة الرئيسية للمدقق هي فحص حسابات القوائم المالية وذلك بإتباع منهجية تدقيق منتظمة واستخدام معايير مهنية متعارف عليها.

الفصل الثاني:

مدخل إلى الرقابة الجبائية

تمهيد:

الرقابة الجبائية تعد من إحدى الأدوات الفعالة للمؤسسات ولمصالح الضرائب، تعتبر كذلك النظام الذي يخول الإدارة الضريبية مراقبة التصريحات ومعاينة الأخطاء، وكذلك أيضا عدم احترام الالتزامات الجبائية منق بل المكلفين بالضريبة وذلك لأهميتها البالغة في اتخاذ القرار وتحليل الوضعية الجبائية للمكلفين وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل وينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية.

المبحث الثاني الرقابة الجبائية أشكالها وإجراءاتها

المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية وأهدافها¹

1. تعريف الرقابة: تعرف الرقابة على أنها وظيفة من وظائف الإدارة؟ وهي عملية متابعة الأداء وتعديل الأنشطة التنظيمية بما تدقيق مع إنجاز الأهداف كما عرفها الاقتصادي "قابول" لرقابة هي تحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة أما موضوعها فهو تبيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقويمها ومنع تكرارها.

تعريف الرقابة الجبائية:² هي مجموعة الإيرادات التي تقوم بها الأجهزة المكلفة بالرقابة الجبائية للتأكد من صحة ومصداقية التصريحات المقدمة من طرق المكلفين بالضريبة في إطار قوانين محددة تهدف إلى التقليل من التهرب الضريبي.

من أهم التعريفات التي يمكن أخذها للرقابة الجبائية هي:

الرقابة الجبائية هي مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقيق من صحة ومصداقية التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين لغرض اكتشاف العمليات التديبسية التي ترمي إلى التهرب من دفع الضريبة.

2. أهداف الرقابة الجبائية:³

للرقابة الجبائية عدة أهداف قانونية إدارية اقتصادية واجتماعية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1.2. الأهداف القانونية: تتمثل فيما يلي:

- التأكد من تنفيذ وتحصيل الضريبة وفقا للتشريع الجبائي.
- التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين مع القوانين والأنظمة.

¹ محاضرات في القانون الإداري الجزائري.

² سهام دوي المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير جامعة بسكرة، 2009/2008 ص 90.

³ بوعلام ولهي، أثر مردودية المراجعة الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي في الجزائر مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 10.

مراقبة تطبيق القوانين والتشريعات وتعميمها على جميع الأشخاص المكلفين بها من خلال تأدية واجباتهم الجبائية.

2.2. الأهداف الإدارية: تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما لإدارة الضريبة من خلال المعلومات التي تقدمها والتي تساهم بشكل كبير في زيادة المردودية وذلك بواسطة كشف الأخطاء والتجاوزات التي تساعدها في معرفة الحقائق والإحصائيات وتقييم الآثار الناجمة عن ذلك للاتخاذ القرارات السليمة في سياستها الجبائية.

الأهداف الاقتصادية والمالية:

تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال من الضياع بمختلف أشكالها بغرض زيادة إيرادات الخزينة العمومية، وبالتالي زيادة الأموال المتاحة للاتفاق مما يؤدي إلى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ككل.

الأهداف الاجتماعية:

- الرقابة الجبائية تهدف لمنع مكافحة انحرافات المكلف بمختلف صورها مثل الإهمال والتقصير في أداء تحمل وجباته.
- تجنب العقوبات والزيادات الناتجة عن عدم التصريح أو التأخر.
- تقييم الخطر الجبائي الناتج عن التطبيق السيئ للقواعد الجبائية.

المطلب الثاني: مبادئ الرقابة الجبائية:¹

يمكن تصنيف المبادئ إلى مايلي:

أولاً: إقامة نظام جبائي محكم:

غموض لنظام الجبائي وتعدد نصوص تؤدي إلى تشجيع الغش الضريبي، وعليه فإن تعديل النظام الجبائي وتحسين جهازه الإداري يعد من المبادئ الهامة التي تعمل على الحد من هذه الظاهرة.

لذلك أغلب التشريعات تهدف إلى إرساء هيكل ضريبي محكم يتماشى وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق صياغته التشريعات تتسم بالبساطة والاستقرار والمرونة.

ثانياً: إرساء الحس الجبائي لدى المكلف بالضريبة:²

من خلالها تقديم الإدارة إذا المساعدة للمكلفين والمؤسسات في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة ووضع تحت تصرفهم مطويات إعلامية تتضمن مستجدات وتغييرات التشريع الجبائي وأساليب الطعن وطرق المنازعات وكيفيات ملئ مطلق الوثائق.

ثالثاً: ترقية الإدارة الجبائية:

إن التشريعات والإجراءات المتبعة لتحصيل الموارد العامة لا تحقق لها الفعالية الحقيقية إن لم تكن الإدارة الجبائية على مستوى مقبول من الكفاءة والتنظيم والفعالية وذلك يرجع فقهاء الجبائية مشكلة الغش والتهرب الضريبي إلى عدم فعالية النظام الجبائي التي تستلزم وجود هيكل إداري منظم وعصري بعيداً عن كل ملامح التخلف والإهمال وذلك لا بد من القيام بإصلاحات وتعديلات تؤدي إلى تحسين وترقية للجهاز الإداري.

¹ مغاري عبد الرحمن، شيخي بلال، دور الإدارة الجبائية في تنمية التحميل، الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر مجلة الدراسات الجبائية، العدد 2، جوان 2013، ص 32.

² ناصر بوحجام محمد، دور التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية دراسة ميدانية بمديرية الضرائب لولاية بسكرة مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص فحص محاسبي، 2015، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015، ص 4-5.

المطلب الثالث: أسباب الرقابة الجبائية¹

هناك سببين للقيام بالرقابة الجبائية وهما:

أ. الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية:

تعد الرقابة الجبائية وسيلة هامة لمتابعة النظام التصريحي، لأن المكلف هو من يحدد بنفسه أسس قرص الضريبة ويصرح بها للإدارة الجبائية، يتم التأكد من صحة هذه التصريحات المكتتة وضمان مصداقيتها وصحتها عن طريق الرقابة الجبائية، كما تسمح كذلك بتجسيد مبدأ العدالة الضريبية.

ب. الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة التهرب الضريبي:²

يلجأ بعض المكلفين بالضريبة إلى التهرب أو تخفيض العبئ الضريبي بشتى الطرق والأساليب الشرعية وغير الشرعية، لذلك فإن عمليات مكافحة هذه الممارسات التدلسية يعتبر من أولويات الإدارة الجبائية والتي تملك سلطات وصلاحيات واسعة تمارسها، وذلك عن طريق تقنيات مختلفة ومتعددة على مختلف أصناف المكلفين والتي من بينها الرقابة الجبائية التي تعد الأداء الضروري لمكافحة التهرب الضريبي لأنها تشكل ضمان لتحقيق مصالح الخزينة العمومية.

¹مراد كراشي، جمعة شرقي: مسار التحقيق المحاسبي، في غطار الرقابة الجبائية مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة أم البواقي، العدد الثاني، ص 166-167.

²عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري مطبعة مزوار، الجزائر 2009، ص

المبحث الثاني: الرقابة الجبائية أشكالها وإجراءاتها:

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية:

الإطار القانوني: منح المشرع للإدارة الضريبية سلطات واسعة حين يتسنى لها القيام بمهامها، الرقابية على تصريحات المكلف ومنح صلاحيات وحقوق العون المحقق رتبة مفتش خلال تأدية مهام الرقابة من أجل حماية تصرفاته والمتمثلة فيما:

أ. حق الرقابة: حق الرقابة مما أهم الصلاحيات الممنوحة للإدارة الضريبية حيث يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليس لها صفة التاجر كما تراقب هذه الإدارة تصريحات المكلف والمستندات المعنية خلال ساعات فتحها للجمهور.¹

ب. حق الاطلاع: العون المحقق يسمح له بمعرفة المستندات والوثائق المستعملة من طرف المكلف الذي هو بصدد لتحقيق معه الحصول على أكبر قدر من المعلومات الكافية لأداء مهمة التحقيق، كما يسمح حق الاطلاع لأعوان الإدارة الضريبية قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها.

ج. حق المعاينة: يسمح لأعوان الإدارة الضريبية القيام بكل التحقيقات و المعاينات الضرورية في المحلات المعنية للمكلفين بالضريبة، يمكن للإدارة الضريبية ترخيص شروط مبنية للأعوان الذين لهم على الأقل رتبة مفتش ومؤهلين قانوناً.²

لا يمكن الترخيص بإجراء حق المعاينة بأمر من رئيس المحكمة المختصة إقليمياً يجب أن يكون طلب الترخيص محتويًا على كل البيانات التي في حوزة الإدارة بحيث برر المعاينة.
د. حق التقادم والاستدراك: التقادم يقصد به حق الإدارة الضريبية في استدراك وتصحيح حالات النسيان والنقائص لمختلف التصريحات المكتتبه، وتحديد الأجل الذي يتقادم فيه عمل الإدارة بأربع سنوات.³

¹ المادة 18-01 من قانون إجراءات الجبائية، مرجع سابق ص 09.

² المادة 18-02 من نفس القانون نفس الصفحة.

³ المادة 45 من نفس القانون ص 22.

الفرع الثاني: الإطار التنظيمي¹

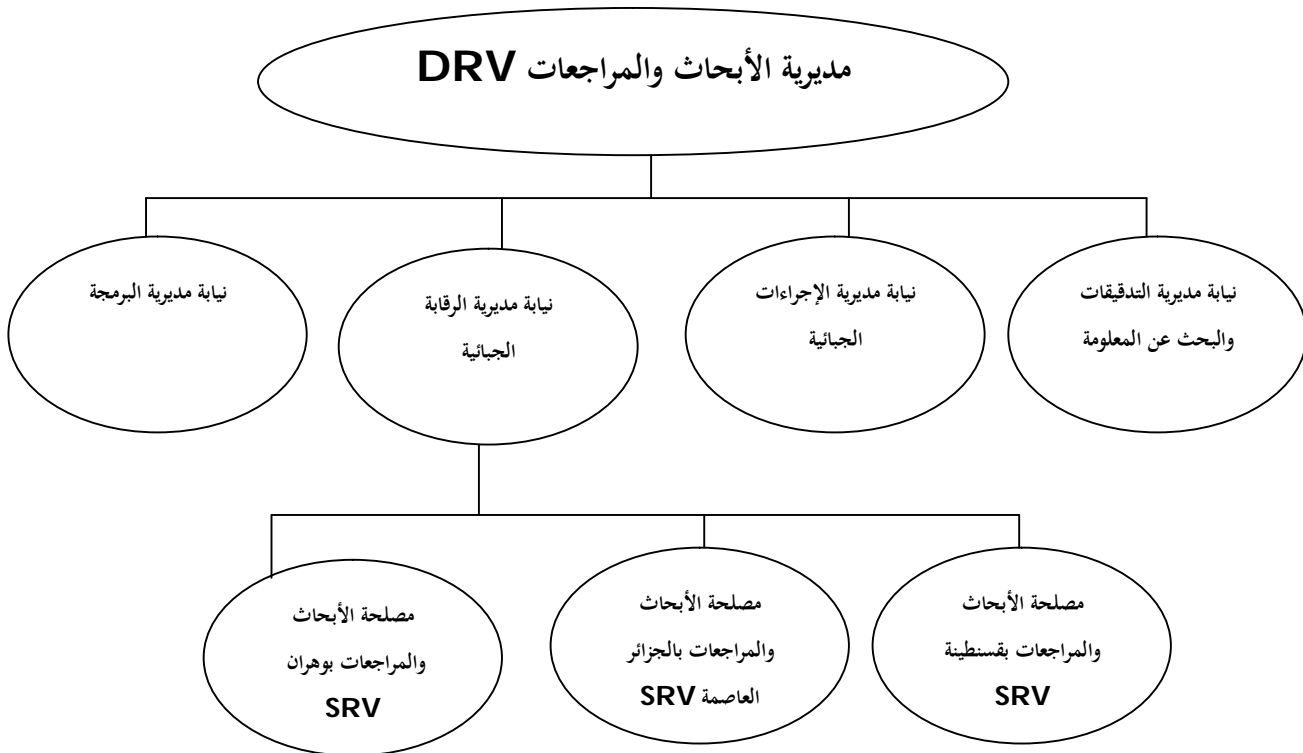
عملية الرقابة الجبائية على مجموعة من الهياكل والأجهزة المخول لها قانونيا القيام بذلك وبواسطتها تنفيذ برنامج من الإدارة المركزية تتمثل هذه الأجهزة فيمايلي:

أ. مديرية الأبحاث والتدقيقات:²

مديرية الأبحاث والتدقيقات أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 288/98 الصادر في جويلية 1998م، يتضمن لتنظيم المركزي لوزارة المالية، كما جاءت هذه لمديرية لتدعيم باقي المديريات الأخرى في الرقابة الجبائية، قد كان الانطلاق الفعلي لنشاط مديريةية الأبحاث والتدقيقات في 1 سبتمبر 1998.

والشكل التالي بين الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والتدقيقات DRV.

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات.



المصدر: المعلومات عن الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 59 المؤرخة في 24/09/2006 ص 09.

¹ المادة 35 نفس القانون ص 16.

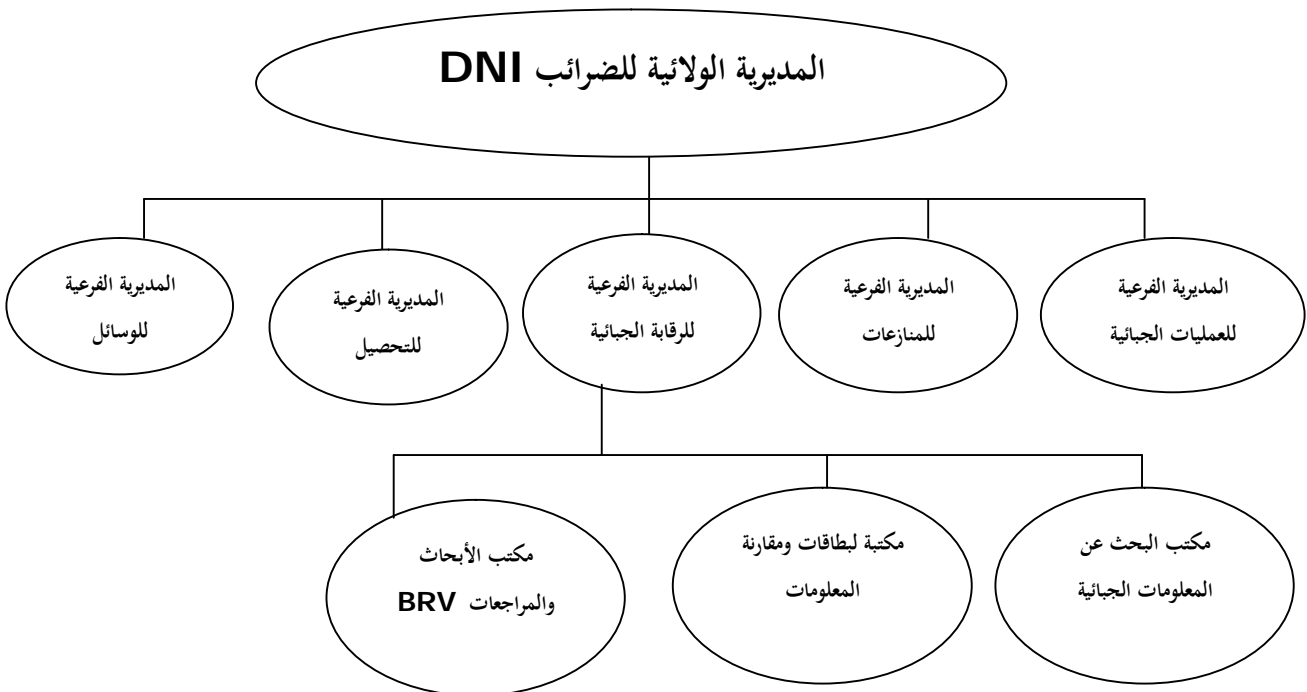
² المادة 39 من نفس القانون ص 20.

ب. المديرية الفرعية للرقابة الجبائية:¹

إضافة إلى مديرية البحث والتحقيقات فإن المديرية الولائية للضرائب هي أيضا مكلفة بالقيام بعملية الرقابة الجبائية، ومديريتها الفرعية للرقابة الجبائية تتكفل بمهمة ذلك، تستند إليها مهمة تنفيذ برامج التحقيق، كما أن هناك ثلاث مصالح مهمة تمثل الهيكل التنظيمي والوسائل الميدانية للرقابة الجبائية المختصة في تسيير وتنفيذ برامج التحقيق الجبائي وهي مكلفة .

- تنفيذ الأعمال ذات القائدة الجبائية.
- السهر على تحصيل الضرائب والرسوم الناتجة من خلال التحقيق وكذا وصول تقارير التحقيق للإدارة في ظروف أحسن.
- دراسة واقتراح التقنيات الجبائية التي تمكن من الرقابة.

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب



المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 59 مؤرخة في 2006/09/24.

¹ ربيع ناقة: تقييم فعالية الرقابة الجبائية في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر دراسة حالة مديرية الضرائب أم البواقي خلال فترة 20-11/2008 ص 53-55.

ج. مديريات كبريات المؤسسات DGE:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 302/02 المؤرخ في 28/09/2002 المتمم بالمرسوم التنفيذي 494/02 المؤرخ في 26/12/2005 تعتبر من الأجهزة المتاحة لتقليص الضغط على الأجهزة الرقابية كما لها صلاحيات على المستوى الوطني وذلك لأنها مكلفة بتسيير كل المهام ومن بين هذه المهام المسندة للمديرية تتمثل فيمايلي:

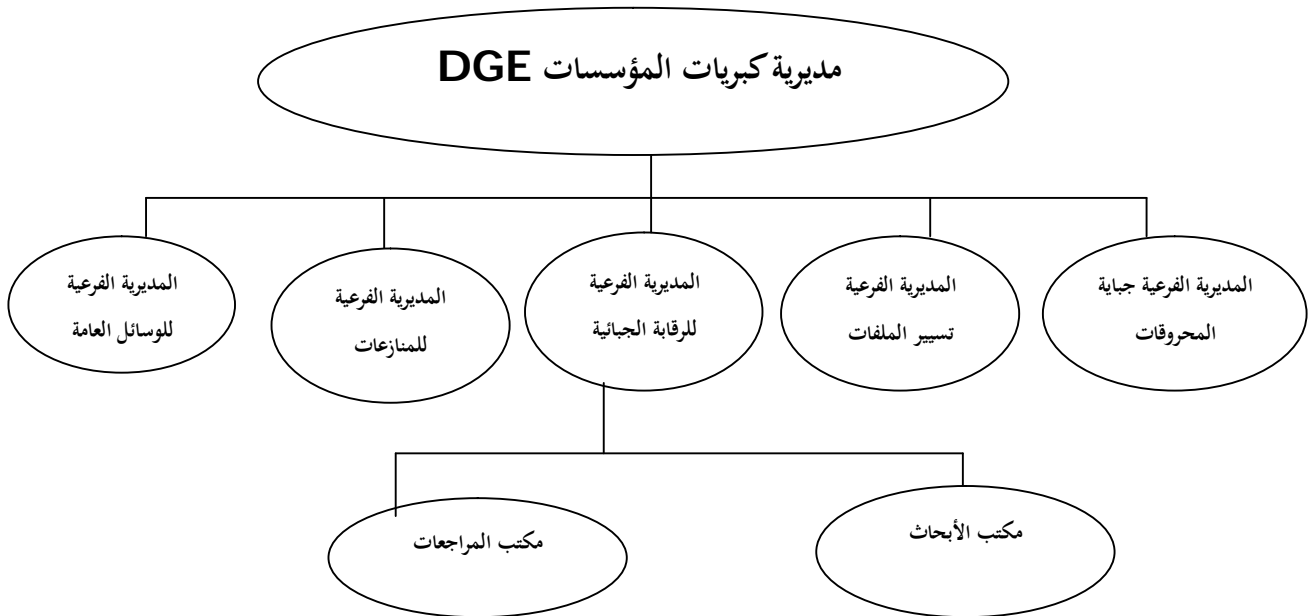
والتحقيق في التظلمات والشكاوي ومعالجتها ضمن متابعة المنازعات الإدارية والقضائية.

- إعداد وإنتاج برامج التدخلات والرقابة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة مع تقييم النتائج.

- البحث عن المعلومات الجبائية من مختلف المصادر لجمعها وبتبويبها بغرض الاستغلال الأمثل.

- والشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي لمديريات كبريات المؤسسات DGE .

الشكل رقم 03: يوضح الهيكل التنظيمي لمديريات كبريات المؤسسات DGE

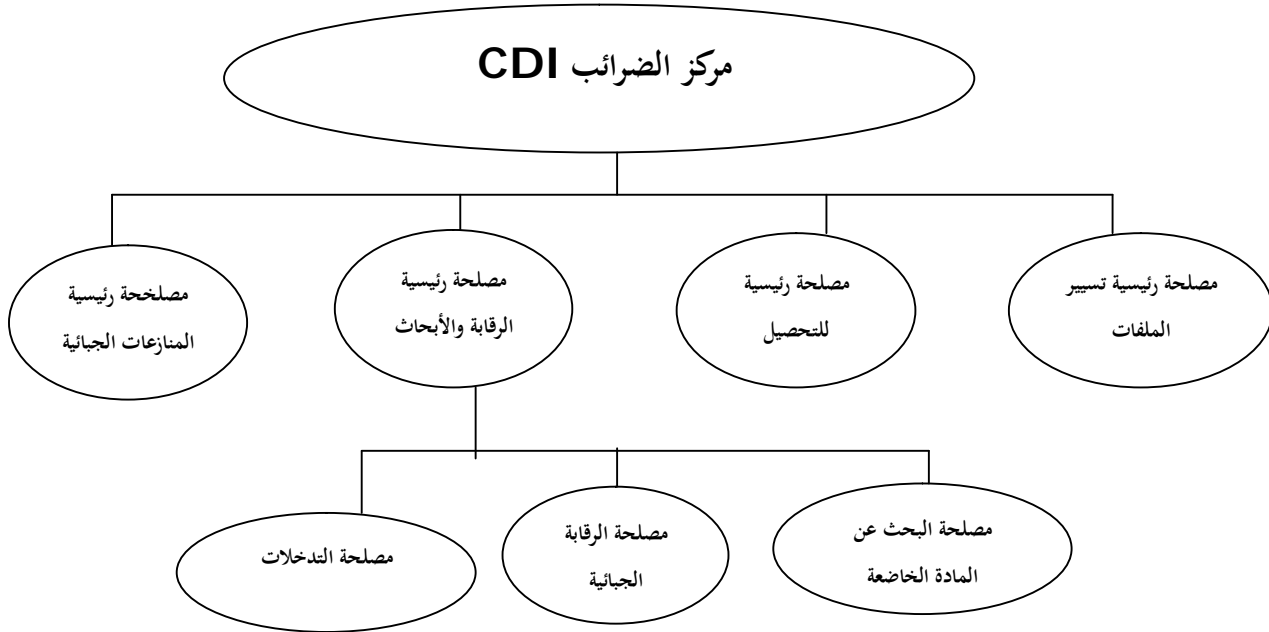


المصدر: المعلومات من الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 43 قرار وزاري ص 02.

د. مركز الضرائب CDI:

هي مصلحة تنفيذية على المستوى المحلي، مرتبطة مباشرة بالمديرية الولائية للضرائب، كما يتكفل أيضا بتسيير الملفات الجبائية لمختلف المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي، وأن لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 100000000 دج إضافة إلى المهن الحرة يختص أيضا بكل المراحل من تحديد الوعاء إلى التحصيل مع تكليفه بالرقابة الجبائية والمنازعات في حدود صلاحيته والشكل التالي يسيء الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب.

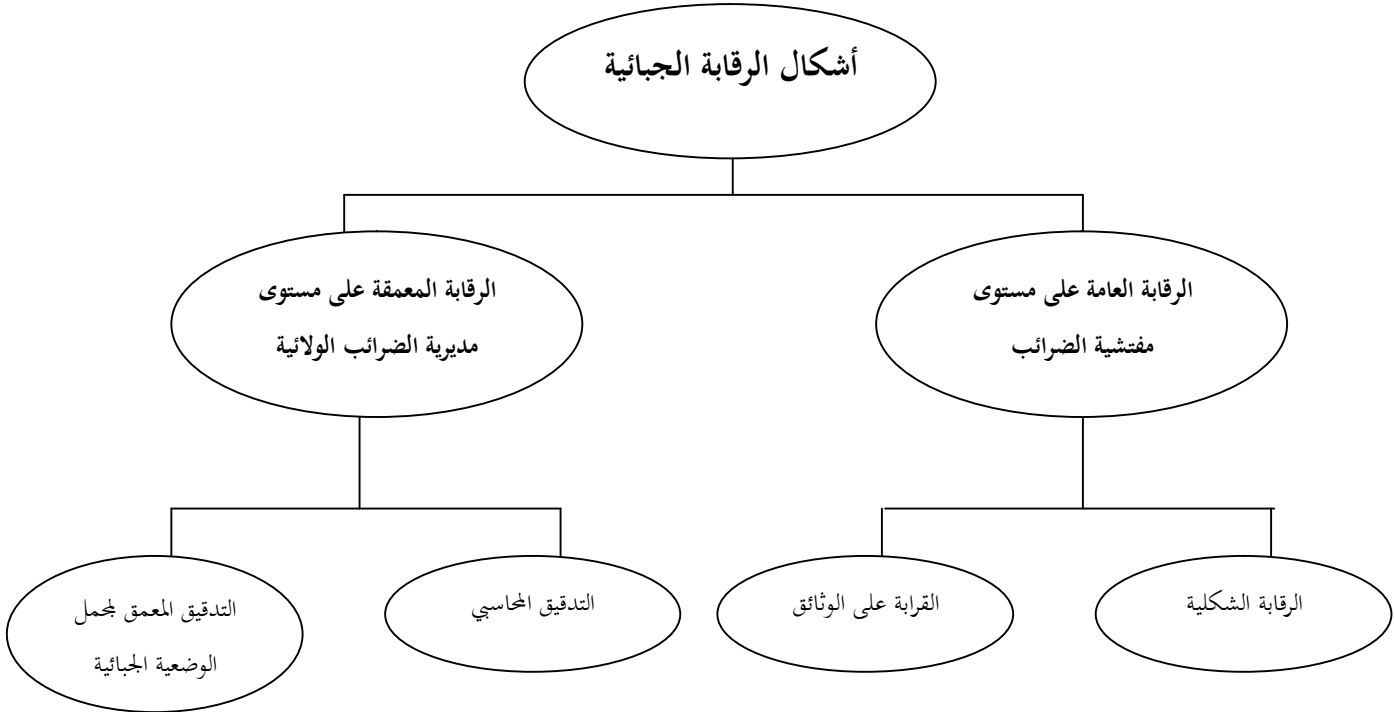
الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب CDI



المصدر: المعلومات من الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 43 قرار وزاري ص 02.

المطلب الثاني: أشكال الرقابة الجبائية

الشكل رقم 05: أشكال الرقابة الجبائية



المصدر: لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق السياسي في دعم الرقابة الجبائية رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011 ص 37.

1. الرقابة العامة: تتم على مستوى مفتشيات الضرائب وتتم فيه الرقابة من غير تنقل أو إجراء أبحاث خاصة من طرف مصلحة الضرائب.

1.1 الرقابة الشكلية: تتم هذه الرقابة على مستوى مفتشية الضرائب في دائرة الاختصاص وتكون تابعة لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة وتتجزئ كل سنة، كما تشمل مجموع التدخلات التي تهدف إلى:

- التأكد من هوية وعنوان المكلف بالضريبة.
- تصحيح الأخطاء المادية المحتملة والمثبتة على التصريحات.

2.1. الرقابة على الوثائق: الرقابة تهتم على الوثائق بفحص الملف الجبائي للمكلف فحصا شاملا وانتقاديا، إذ يقوم المدقق بتصحيح الأخطاء الظاهرة في التصريحات والعاجزين عن الوفاء منهم.¹

يراقب المفتش التصريحات ويطلب التبريرات بالاعتماد على المعلومات والتبريرات الشفوية أو الكتابية المقدمة إلى الإدارة الجبائية.

2. الرقابة المعمقة: الهدف الأساسي للرقابة هو استدرار التهرب الضريبي يعد هذا النوع تدخل مباشرة لأمكنة التي يزاول المكلفون أنشطتهم والهدف منه التأكد من صحة المعلومات المصرح بها وذلك بالفحص الميداني للدفاتر والوثائق المحاسبية.

1.2. التدقيق في المحاسبة:²

يقصد بالتدقيق في المحاسبة مجموع العمليات الالزامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية كما أنه لا يمكن إجراء لتدقيق في المحاسبة إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية كما يسمح للإدارة الجبائية بالتأكد من صحة وقانونية الكتابات المحاسبية ومقارنتها الوضعية الحقيقية للنشاط الممارس.

2.2. التدقيق المعمق لمحمل الوضعية الجبائية:

أعوان الإدارة الجبائية يمكنهم أن يشرعوا في التدقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي.

كما يقصد به أيضا بالتدقيق المعمق في الوضعية مجموع العمليات التي تهدف إلى مقارنة مجموع مداخل العنصر الجبائي بالعناصر المكونة لنمط معيشتة.

¹ حفيظة مقرابي، نوال قمر، التدقيق المحاسبي ودوره الرقابي، مذكرة ماستر في علوم مالية ومحاسبة، جامعة الجبالي بونعامة، خميس مليانة سنة 2016-2017 - ص 17

² سالم اكرام دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة الجبائية مذكرة ماستر في علوم مالية ومحاسبة جامعة العربي بن مهدي أم البواقي سنة 2018-2019 - ص 59.

المطلب الثالث: الإجراءات القانونية لعملية التحقيق الجبائي:

1.1. صلاحيات الجهات المخولة للقيام بالرقابة الجبائية والمدة القانونية.

أ. الأجهزة المكلفة بالرقابة: تتمثل في أربعة أجهزة:

مصالح البحث والتدقيقات التابعة للمديرية المركزية للبحث والمراجعات.

- مصالح الرئيسية للرقابة الجبائية على مستوى المحلي.

- المصالح الفرعية للرقابة الجبائية على المستوى الولائي.

- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية على مستوى مديرية كبريات المؤسسة.

ب. المدة القانونية للرقابة: تنص المادة 39 من قانون الإجراءات الجبائية أن المدة القانونية

للرقابة الجبائية هي 04 سنوات الماضية لكن بصفة استثنائية يمكن تمديد المدة إلى سنتين

في حالة الغش الجبائي وذلك حسب ما تنص عليه المادة 326 و 153 من قانون الضرائب

المباشرة والمرسوم المماثلة وقانون الرسم على رقم الأعمال على التوالي.

2.1. المراحل القانونية والعلمية الواجب اتباعها أثناء الرقابة:

تتمثل فيما يلي:

- إرسال اشعار بالرقابة للمكلف بالضريبة ومنحه مدة 10 أيام في حالة الرقابة المحاسبية

والجبائية و15 يوم في حالة الرقابة المعمقة للوضعية الجبائية الشاملة للشخص الطبيعي.

- تسليم للمكلف بالضريبة ميثاق الرقابة الجبائية مع وصل الاستلام.

- القيام بالزيارة الميدانية الإجبارية خلال اليوم الأول لتسليم الغشعار من أجل معاينة المخزون

ومكتب المحاسبة وذلك للتأكد بوجود السجلات المحاسبية.

- العودة إلى المكتب من أجل تحضير الأعمال الابتدائية.

- تقوم الغدارة بتقرير الورد الفردي للأسس المستخرجة وترسل لقابض الضرائب من أجل الشروع

في عملية التحصيل مع إمكانية اللجوء إلى المنازعات الجبائية.

خلاصة الفصل الثاني:

للإدارة الجبائية دورا هاما في مجال الرقابة الجبائية وذلك بتوفير الوسائل المادية والبشرية تعتبر أداة قانونية للإدارة الجبائية وذلك لمراقبة المكلفين خلال تأدية واجباتهم لتحقيق الأهداف المسطرة من تلك العملية كما تعتبر الحل الوحيد لمحاربة ظاهرتي التهرب والغش الضريبي.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية في مصلحة الضرائب

تمهيد:

بعد الدراسة التي قمنا بها في الجانب النظري والتي يتم الاعتراف فيه على التدقيق المحاسبي والرقابة الجبائية.

من خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة الجانب النظري في صورة تطبيقية لملف من الملفات الجبائية على مستوى مركز الضرائب.

وعلى ضوء ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: مركز الضرائب.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية في مركز الضرائب.

المبحث الأول: مركز الضرائب

المطلب الأول: التعريف بمركز الضرائب

مركز الضرائب هو مصلحة تنفيذية على المستوى المحلي مرتبطة مباشرة بالمديرية الولائية للضرائب ومركز موحد يجمع تحت إشراف رئيس المركز على كل مهام التسيير والتحصيل والمراقبة والمنازعات التي تتكفل بها المفتشيات والقباضات ومديرية الضرائب الولائية ويشكل مركز الضرائب المحور الجبائي الوحيد للمكلفين التابعين لمجال اختصاصهم والمتمثلين في:

- المؤسسات الخاضعين للنظام الحقيقي.
- المؤسسات غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات التي يفوق رقم أعمالها 30000000 دج.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب

يحتوي مركز الضرائب على ثلاث مصالح رئيسية وقباضة ومصلحتين:

- المصلحة الرئيسية للمنازعات.
- المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات.
- المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث.
- القباضة.
- مصلحة الإعلام الآلي.
- مصلحة الاستقبال والاستعلام.
- أ. المصلحة الرئيسية للتسيير: تتكلف ب:
 - المصادقة على الجداول وسندات والإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للمراقبة عليها.
 - اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات.
 - إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل.

تعمل على تسيير :

- المصلحة لمكافأة بجباية القطاع الصناعي.
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية.
- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري.
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات.
- المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

2. المصلحة الرئيسية للمراقبة تتكف باقتراح عمليات المراقبة و إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها.

تعمل على تسيير :

- مصلحة البطاقات والمقارنات.
- مصلحة البحث عن المادة الضريبية التي تعمل في شكل فرق.
- مصلحة التدخلات التي تعمل في شكل فرق.
- مصلحة المراقبة التي تعمل في شكل فرق.

3. المصلحة الرئيسية للمنازعات:

تتكف بدراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب وناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات قررها المركز ومتابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.

تعمل على تسيير مصلحة الاحتجاجات مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية مصلحة التبليغ والأمر بالدفع.

4. القباضة:

تتكف بتنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول بهما والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة، والتكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية.

تعمل على تسيير :

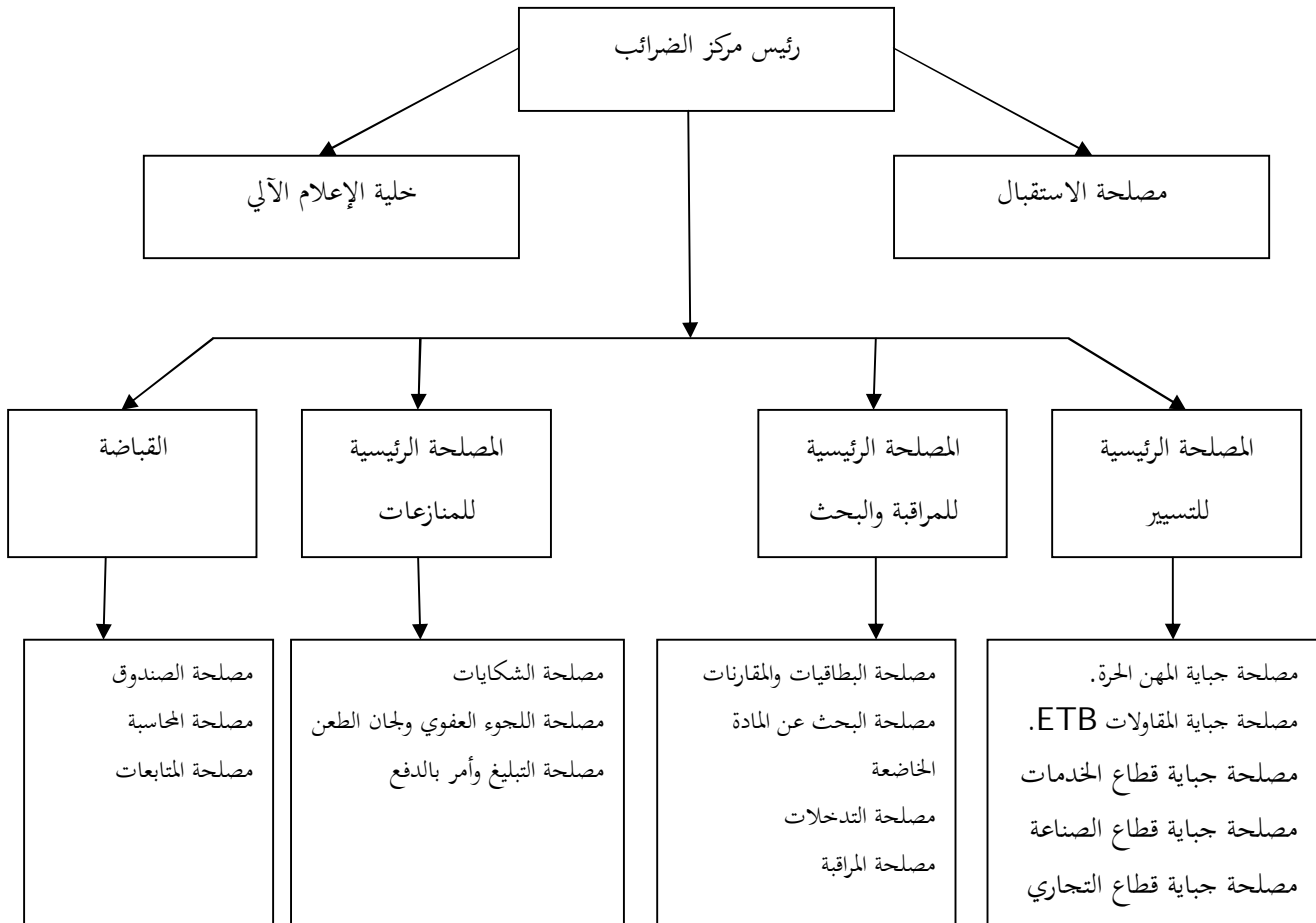
- مصلحة الصندوق، مصلحة المحاسبة، مصلحة المتابعات، تنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق.

5. مصلحة الاستقبال والإعلام: تتكف بتنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

6. مصلحة الإعلام الآلي والوسائل: تتكف بالإشراف على المهام المتصلة بالنظافة والأمن

وإحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى ويتضح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم 06: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



المطلب الثالث : مهام مركز الضرائب:

تتمثل مهام مركز الضرائب فيما يلي:

1.في مجال التحصيل: تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود- إصدار

الجدول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها.

2.في مجال الوعاء الضريبي: يتمثل في مسك وتسجير الملف الجبائي للشركات وغيرهما

من الأشخاص المعنويين برسم المدخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.

3.في مجال الرقابة:

- إعداد وانجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقسيم نتائجها.

- البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها.

4.في مجال المنازعات:

- متابعة المنازعات الإدارية والقضائية.

دراسة الشكاوى ومعالجتها.

تعويض قروض الرسوم.

5.في مجال الاستقبال والإعلام:

- نشر الملفات والمطبوعات لصالح المكلفين بالضريبة التابعين للاختصاص.

ضمان مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية في مركز الضرائب

نعالج في هذا المبحث المراحل والإجراءات الميدانية المستعملة من طرف العون المدقق:

المطلب الأول: الإجراءات الأولية للتدقيق المحاسبي

بعدما تطرقنا إلى جميع إجراءات التدقيق المحاسبي في الجانب النظري سنعرضها

الآن في الجانب التطبيقي:

1. الإشعار بالتدقيق: أول عملية يقوم بها العون المدقق لمباشرة عمله تتمثل في

الحصول على المعلومات اللازمة للشركة، يقوم بإبلاغ المكلف بعملية التدقيق ويعتبر هذا

الإجراء ضروري قبل مزاولة هذا التدقيق ويكون ذلك عن طريق إرسال إشعار للتدقيق

مقابل استلام إشعار بالوصول.

ويتضمن الإشعار بالتدقيق مايلي:

- اسم المكلف بالضريبة (ج.م) المعني بعملية التدقيق المحاسبي.

- شخص معنوي.

- مقر ممارسة النشاط.

- السنوات المعنية بالتدقيق.

الضرائب التي يمسها التدقيق:

• الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

• الرسم على القيمة المضافة TVA

• الرسم على النشاط المهني TAP

• الضريبة على الدخل الإجمالي والأجور IRG/SALAIRE

2. التحضير للإجراء التحقيق:**1.2. دراسة فحص الملف الجبائي:**

يتم سحب الملف الجبائي الخاص بالشركة من مفتشية الضرائب بهدف إجراء دراسة تحليلية للوثائق التي تحتوي عليها هذا الملف من أجل التأكد من مدى التزام هذه الشركة لواجباتها الجبائية فيما يخص التصريحات المقدمة.

2.2. إعداد كشف المقارنة للميزانيات:

بناء على الميزانيات السابقة قيد التحقيق، قامت الإدارة الجبائية بإعداد وثيقة كشف المقارنة للميزانيات التي تحتوي أصول وخصوم الشركة بهدف توضيح ممتلكات وديون الشركة.

3.2. إعداد كشف المحاسبة:

بناء على الجداول المقدمة من طرف المكلف بالضريبة والمتعلقة بحساب النتيجة الخاصة بالسنوات السابقة التي يتم التحقيق فيها.

3. التدخل الأولي:

يكون هذا التدخل بعين المكان ومعاينة الشركة للاستفسار عن كيفية تسيير وتنظيم العمل داخل الشركة والصعوبات التي تواجهها ومعاينة مكاتب الشركة والمخازن التي تخزن فيها البضائع المستوردة والمصدرة.

المطلب الثاني: أعمال التحقيق والتبليغ الأولي

في هذا المطلب تتمثل إلى العمل الميداني لعملية التحقيق والمتمثل في فحص كل الدفاتر والمستندات الخاصة بالشركة، وتكون كالتالي:

1. فحص المحاسبة من حيث الشكل:

دفتر اليومية: يصادق ويوقع عليه من طرف رئيس المحكمة ويحتوي على 96 ورقة.
 دفتر الجرد: مصادق وهو موقع عليه من طرف رئيس المحكمة ويحتوي على 48 ورقة.
 دفتر المساعدة: تتمسك هذه الدفاتر بطريقة الإعلام الآلي تتمثل في دفتر شيك دفتر المشتريات، دفتر المبيعات، دفتر العمليات المختلفة.

2. فحص المحاسبة من حيث المضمون:

هو مراقبة بالوثائق المقدمة من طرف المؤسسة التي هي محل البحث، وفحص الوثائق والإعلانات المحاسبية كشف السدود التالية:

1. وفقا للمادة 76-01 من قانون الضرائب على رقم الأعمال إن التحكم في تصريحات الميزانية جعل من الممكن ملاحظة ما قامت به المجموعات من قبل ما لم يتم الإعلان عنها.

2. رقم الأعمال المعلن أقل من التحصيلات التي تم إجرائها من خلال عامي 2016 و 2019.

الجدول رقم 01: الفرق بين رقم الأعمال المعلن والمصرح به:

السنة	2016	2019
رقم الأعمال المستخرج	61152396	140597461
رقم الأعمال المصرح به	57409615	140011330
الفرق	3742781	586131

3.تباين بين رقم الأعمال المحسوب في الفاتورة والدوران المعلن:

الجدول رقم 02: تباين بين رقم الأعمال المحسوب في الفاتورة والدوران المعلق

السنة	2017	2018	2019
رقم الأعمال المستخرج	98741300	12760723	140470580
رقم الأعمال المصرح به	98117708	112047816	140011329
الفرق	623592	712907	459251

المصدر: وثائق خاصة بمركز الضرائب

4.فواتير الشراء (الشيكات والسندات) ملاحظة أن ضريبة الشراء المستوردة أكبر من

فواتير الشراء المسجلة خلال 2016:

الجدول رقم 03: ضريبة الشراء المستوردة أكبر من فواتير شراء المسجلة:

السنة	2016
المشتريات	8783672
المشتريات المصرح به	7377998
الفرق	1405674

5.قاعدة IRG للأجور المعلنة في جدول الرواتب أكبر ما أعلن في G50 سنة 2017:

الجدول رقم 04: قاعدة IRG:

السنة	2017
القاعدة المحتفظ بها	2041130
القاعدة المعلنة	1981070
الفرق	60060

6. لم يتم تصفية القاعدة في IRG/BIS لعام 2019 ونتيجة لذلك تم تسوية الوضع الضريبي من حيث رقم الأعمال والفوائد:

تحديد رقم الأعمال: يتم تحديده من الإيصالات المصرفية المقترحة:

حالة ضريبة الرسم على القيمة المضافة TVA حسب المادة 21 و 193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

جدول رقم 05: حالة TVA:

السنوات	رقم الأعمال المحتفظ به	رقم الأعمال المعلن	التعزيز	المعدل	الحقوق	الضريبة الجزئية	المجموع
2016	61152396	57409615	3742781	%17	636271	159068	795340
2017	98117708	98117708	لا شيء				
2018	112047816	1120478816	لا شيء				
2019	140597461	140011330	لا شيء	%19	111364	16704	128070

المصدر: وثائق خاصة بالمركز

7. رصيد العميل للسنوات 2017-2018-2019 غير صحيح

جدول رقم 06: رصيد العميل غير صحيح

السنة	2017	2018	2019
رصيد العميل المحتفظ به	271654	1375757	418013
رصيد العميل المعلق	لا شيء	لا شيء	لا شيء

8. حالة ضرائب الشراء:

جدول رقم 07: حالة ضرائب الشراء

السنة	2016
إعادة الضريبة على القيمة المضافة	1405674
عقوبة 25%	351418
المجموع	1757092

المصدر: وثائق خاصة بمركز الضرائب

السنية المفروضة على المبالغ المتملص منها:

10% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يقل عن مبلغ 50.000 دج أو يساويه.

25% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق 200000 دج.

15% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق 50.000 دج و يقل عن مبلغ 200000

دج.أو يساويه.

9 فرض الضرائب على الرواتب:

جدول رقم 08: فرض الضرائب على الرواتب:

الصياغة	2017
القاعدة المحتفظ بها	2041130
القاعدة المصرح بها	1981070
التعزيز	60060
المعدل	20%
حقوق بسيطة	12012
الضريبة الجزئية	3003
المجموع	15015

المصدر: وثائق خاصة بمركز الضرائب

10. وضع الرسم على النشاط المهني TAP:

جدول رقم 09: وضع TAP

السنوات	رقم الأعمال المحتفظ به	رقم الأعمال المعلن	التعزيز	المعدل	الحقوق	الضريبة الجزئية	المجموع
2016	61152396	57409615	3742781	2%	74855	11228	68083
2017	98117708	98117708	لا شيء				
2018	112047816	1120478816	لا شيء				
2019	140597461	140011330	586131	2%	8791	879	9671

11. حالة الريح ثم تحديد الأرباح من تصحيح TCR:

جدول رقم 10: تحديد الأرباح المحتجزة:

السنة	2017	2018	2019
الريح المعن	4905885	9481913	4200340
الفرق المرجع المسبق	623592	712907	459251
الأرباح المحتجزة	5529477	5194820	4792591

بموجب الإشعار رقم 264 بتاريخ 2018/05/27 تم إخطارك بالمراجعة المحاسبية والضريبية النشاط الخاص بك للسنوات الغير منصوص عليها 2017، 2018، 2019، 2016 تم منحك ميثاق دافع الضرائب الذي تم التحقق منه وإعطائه الحق في أو يساعدك مستشار في اختيارك طلب جميع التفاصيل المتعلقة:

وبالتالي فإن القواعد التي تم الاحتفاظ بها في مسألة IRG/BIC كما يلي:

الجدول رقم 11: القواعد المحتفظ بها في مسألة IRG/BIC

السنة	2017	2018	2019
الأرباح المحتجزة	5529477	5194820	4792591
الريح المعن	4905885	4481913	
الضريبة	لا شيء	لا شيء	لا شيء
حقوق بسيطة	218257	249517	1545406
الضريبة الجزئية	54564	62379	386351
المجموع	272821	311896	193758

المصدر: وثائق خاصة بمركز الضرائب

الجدول رقم 12: حالة ضريبة القيمة المضافة

حالة ضريبة القيمة المضافة حسب المادة 116 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم

المماثلة.

السنوات	رقم الأعمال المعلن	رقم الأعمال المصرح	التعزيز	المعدل	الحقوق	الضريبة الجزئية	المجموع
2016	61152396	57409615	3742781	%17	636272		795340
2017	98117708	98117708	لا شيء				
2018	112047816	112047816	لا شيء				
2019	140597461	140011330	586131	%19	111364	16704	128070

المصدر: وثائق خاصة بمركز الضرائب

الجدول رقم 13: وضع الرسم على النشاط المهني:

السنوات	رقم الأعمال المعلن	رقم الأعمال المصرح	التعزيز	المعدل	الحقوق	الضريبة الجزئية	المجموع
2016	61152396	57409615	3742781	%02	74855	11228	86083
2017	98117708	98117708	لا شيء				
2018	112047816	112047816	لا شيء				
2019	140597461	140011330	586131	%02	8791	879	9671

المصدر: وثائق خاصة بمركز الضرائب

الجدول رقم 14: الأجر/ الشراء

السنة	2016
القيمة المسترجعة	55046
العقوبة 25%	12762
المجموع	68808

المصدر: وثائق خاصة بمركز الضرائب

المطلب الثالث: التبليغ النهائي لنتائج التحقيق

يقوم المراقب بإعداد التقرير النهائي لعملية التدقيق وذلك بعد نهاية المدة القانونية للإشعار بالتقويم، وفي هذه الحالة قام المكلف بالرد وكان ذلك بالموافقة على النتائج وبالتالي تبقى الأسس المعدلة من طرف المدقق كما هي في التبليغ الأولي ويتم إرسال النتائج إلى مصلحة التحصيل الضريبي.

الجدول رقم 15: حالة الضرائب على الرواتب

حسب المادة 130 و 134 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

السنة	2017
القاعدة المحتفظ بها	2041130
القاعدة المعلنة	1981070
التعزيز	60060
المعدل	20%
الحقوق البسيطة	12012
الضريبة الجزئية	3003
المجموع	1515

المصدر: وثائق خاصة بمركز الضرائب

الجدول رقم 16: حالة الريح

السنوات	الريح المعلن	فرق رقم الأعمال	الريح المحتفظ به	الريح المعلن	المعدل	الحقوق البسيطة	الضريبة الجزئية	المجموع
2017	4905885	623592	5529477	4905885	لا شيء	218257	54564	272821
2018	4481913	712907	5194820	4481913	لا شيء	249517	62379	311896
2019	4200340	259251	4792591	/	لا شيء	1545406	386351	1931758

المصدر: وثائق خاصة بمركز الضرائب

خلاصة الفصل الثالث:

يتمثل هذا الفصل الدراسة التطبيقية للبحث والتي كانت بمركز الضرائب "مصلحة المراقبة من خلال هذه الدراسة الميدانية لإحدى أساليب المراقبة والمتمثلة في التدقيق المحاسبي من أجل إعطاء صورة عن دوره.

تتم عملية الرقابة العامة من خلال إجراءات فحص الملفات من حيث الشكل والوثائق حيث يقوم المراقب إذا كانت هناك أخطاء أولاً في حالة الشكل وأخطاء يقوم المراقب بعرضها على الرقابة المعمقة لمجمل الوضعية الجبائية الشاملة وإذا انعدمت يقوم بالتخلي عن الملف الجبائي.



الخاتمة

يعتبر موضوع التدقيق المحاسبي من المواضيع التي نالت اهتماما كبيرا من الباحثين و المهنيين، حيث شهدت تطورا على مستوى الوظائف وله مكانة هامة، ولنجاح عملية التدقيق في المحاسبة من خلال الرقابة الجبائية يجب على المدقق أن يكون له كفاءة مهنية عالية في المصالح المحاسبية والضريبية.

وعبر دراستنا حاولنا من الإشكالية معرفة الجانب النظري للتدقيق المحاسبي ودوره الرقابي للضرائب فالرقابة الجبائية.

لكن رغم إحداث إصلاحات النظام الجبائي الجزائري، بقيت هناك ثغرات للتهرب الضريبي الذي تسبب في نزيف جسد الاقتصاد بهدف استرجاع حقوق الخزينة العمومية، وهو من بين آليات الرقابة الجبائية، والتي نراها تساهم في دعمها للرقابة العامة.

وعليه سخرت الإدارة الجبائية كافة الوسائل القانونية والتنظيمية المتاحة للهيئات المكلفين بالرقابة الجبائية والتي تعتبر وسيلة تستخدم في تطهير الملفات الجبائية التي تمسك محاسبة قانونية منتظمة للكشف عن الإعفاءات والتجاوزات المستعملة من المكلفين للهدف من استرجاع الحقوق المأخوذة من المتهربين من الضريبة ولكي تكون عملية التدقيق في المركز الضرائب يجب اتخاذ قرارات أولية ويتمثل في دراسة ميدانية لإحدى أساليب الرقابة والمتمثلة في التدقيق المحاسبي.

بحيئات الموضوع الذي تم تناوله من خلال ثلاثة فصول ، فصلين نظريين وفصل تطبيقي وعليه

يمكن تلخيص نتائج الدراسة بالشكل التالي: الفصل الأول: مفاهيم نظرية حول التدقيق المحاسبي.

الفصل الثاني: مدخل إلى الرقابة الجبائية الفصل الثالث الرقابة الجبائية في مركز الضرائب.

النتائج المتحصل عليها:

- تعتبر التدقيق المحاسبي عملية فحص وتقييم لمجموعة من المعلومات المتعلقة بعمليات المحاسبية والمالية وبالمؤسسات.
- ومن خلال دراستنا النظرية تبين لنا أن الرقابة الجبائية من أهم الأدوات المستعملة للحفاظ على إيرادات الدولة.
- رغم أن الإدارة الجبائية سخرت كافة الوسائل القانونية إلى أن النظام الجبائي الجزائري بقيت فيه ثغرات من التهرب الضريبي.
- تطبيقي حق التبليغ عن النتائج بإرسال رسالة استشعارية إلى التحصيل الضريبي.

- اختيار الفرضيات:

- من خلال الجانب النظري والتطبيقي لموضوع دراستنا قمنا بالتوصل إلى النتائج التالية التي هي بمثابة اختبار للفرضيات الموضوعة سابقا.
- **الفرضية الأولى:** هناك إجراءات تستخدمها الإدارة الجبائية فهي أولية وشكلية لتقليل من الغش والتهريب الضريبي حيث أنها تخضع لتصريحات من طرف المكلف هدفها كيفية تقديم المعطيات والمعلومات وتلك التي تتوفر عليها الإدارة الجبائية.
- **الفرضية الثانية:** لربما المدقق المحاسبي يسهم في التقليل من الغش الضريبي من خلال دوره الرقابي في دعم الجباية بوثائق تثبت صحة التهرب.
- **الفرضية الثالثة:** تركز مصلحة الضرائب على رقابة جبائية معمول بها داخل المركز عن طريق التدقيق المحاسبي من خلال رقابة التصريحات حيث الشكل والمضمون حيث يقوم المراقب الجبائي بكشف الملفات وإعداد ميزانيات وكشوفات محاسبية حسب الضمانات التي قدها له التشريع وإذ تبين أي خطأ تقوم الإدارة بإرسال رسالة إشعار للمكلف بالضريبة في المحاسبة للتحقيق.

التوصيات:

- تكثيف العمل على زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة بين أعوان الإدارة والجبائية.
- يجب وضع قوانين صارمة لكل مكلف بالضريبة أو الغش على حسب قيمة المتهرب المنعم التحايل.
- يكون الشخص المكلف بالضريبة شخص معنوي ويمارس نشاطه ليكون اشعار بالتدقيق.
- القيام بالتقرير النهائي لعملية التدقيق كل نهاية المدة القانونية.

الاقتراحات:

- تأسيس طاقة تعريف الضريبة المغناطيسية.
- تأسيس بنك للمعلومات الضريبية في تحديد هوية المتهربين منها.
- الزيادة في المدققين في الجبائية.
- المساهمة والسهر على نجاح استقرار النظام الضريبي.

أفاق الدراسة:

فيما درسنا عن بحثنا توصلنا إلى نتائج قد تتجلى في آفاق جديدة للبحث مستقبلا على

مواضيع كالتالي:

- استخدام دور التدقيق المحاسبي أحسن للحد من التهرب الضريبي.
- دراسة تكنولوجية متطورة في الإعلام والاتصال لمراقبة قيمة الجبائية.
- دور التدقيق الجبائي مهم في المؤسسات المالية.
- دور الرقابة الجبائية في تحديد نسبة النزاهة الخاصة بالتصريحات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب :

1. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية العلمية الطبعة الأولى، 1999، دار وائل للنشر.
2. ربيع ناقة: تقييم فعالية الرقابة الجبائية في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر دراسة حالة مديرية الضرائب أم البواقي خلال فترة 20-11/2008
3. الخطيب خالد راغب، رافعي خليل محمود، الأصول العلمية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل الأردن، 1998.
4. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، الناحية النظرية، دار المسيرة عمان، الأردن الطبعة الثانية 2009
5. عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري مطبعة مزوار، الجزائر 2009

المواد :

6. المادة 45 من نفس القانون .
7. المادة 18-02 من نفس القانون نفس الصفحة.
8. المادة 35 نفس القانون
9. المادة 39 من نفس القانون
10. المادة 18-01 من قانون إجراءات الجبائية

المذكرات :

1. بصغير سعاد، بوهذاف ماما، التدقيق المحاسبي ودوره الرقابي في مصلحة الضرائب، رسالة ماستر جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2019
2. بوعلام ولهي، أثر مردودية المراجعة الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي في الجزائر مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005
3. حفيظة مقراوي، نوال قمر، التدقيق المحاسبي ودوره الرقابي، مذكرة ماستر في علوم مالية ومحاسبة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة سنة 2016 23017
4. سالم إكرام دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة الجبائية مذكرة ماستر في علوم مالية ومحاسبة جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي سنة 2018-2019
5. سهام دوي المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير جامعة بسكرة، 2008/2009
6. لياس قلاب ذبيح مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011
7. لياس قلاب ذبيح" مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، دراسة حالة مديرية الضرائب، مذكرة نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة 2010.
8. محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2011
9. محمود التاغي، الاتجاهات السلوكية ودورها في تطوير عملية الرقابة على الحسابات، رسالة دكتوراه المنصورة 1987
10. ناصر بوحجام محمد، دور التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية دراسة ميدانية بمديرية الضرائب لولاية بسكرة مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص فحص محاسبي، 2015، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015، 2016
11. محاضرات في القانون الإداري الجزائري.

المجالات :

1. مراد كراشي، جمعة شرقي: مسار التحقيق المحاسبي، في غطار الرقابة الجبائية
مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة أم البواقي، العدد الثاني
2. مغاري عبد الرحمن، شيخي بلال، دور الإدارة الجبائية في تنمية التحميل،
الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر مجلة الدراسات الجبائية،
العدد 2، جوان 2013

ملخص:

حاولنا من خلال هذا الفصل استخلاص دور التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية استنادا إلى واقع هذا النظام من طرف عدة معوقات و أبرزها ظاهرة التهرب الضريبي. وكذا توضيح أن التدقيق المحاسبي هو الركيزة الأساسية للتدقيق في صحة البيانات و المعلومات المحاسبية و للوصول إلى فهم أوضح للإشكالية المطروحة. فهذه الدراسة تجسد آلية الرقابة الجبائية لمكافحة هذه الظاهرة التي تتزايد حداثها، و هذا بالاعتماد على التدقيق المحاسبي للأغراض الجبائية كوسيلة للرقابة الجبائية بهدف كشف التجاوزات و الأخطاء التي تستعمل من طرف المكلفين بالضريبة.

الكلمات المفتاحية: تدقيق محاسبي، رقابة جبائية، مركز الضرائب، مدقق.

Summary

Through this chapter, we have tried to extract the role of accounting audit in supporting fiscal control based on the realities of this system by several obstacles, most notably the phenomenon of tax evasion.

Thus, the accounting audit is the fundamental basis for the validation of accounting data and information and for a clearer understanding of the problem.

The aim of this study is to reflect the mechanism of fiscal control to combat this increasingly severe phenomenon, drawing on the audit of fiscal purposes as a means of fiscal control in order to detect abuses and errors used by taxpayers.

Keywords: accounting audit, forensic control, tax center, auditor.